المسائل الصرفية في كتاب (الفَسْـر)
شرح ابن جنّي على ديوان المتنبي

د. بشير الزروق مازن، كلية العلوم الشرعية، جامعة طرابلس.

مُلخّص البحث:

إنّ المكتبة العربية تزخر بكنوز ثمينة من التراث الفكري والإسلامي في مختلف العلوم، وعلى تعاقب العصور، وفيها من هذا التراث كتاب جليل القدر عظيم الفائدة هو كتاب (**الفسْر** شرح ابن جني على ديوان المتنبي).

ولأهمية كتاب الفسْر ومؤلفه العالم الفَـذّ ابن جني اتخذتُه ميداناً لهذا البحث، الذي أسعى جاهداً فيه لتتبع آراء ابن جني الصرفيّة المبثوثة في ثنايا شرحه، وتقديم مسائل تطبيقية على قواعد صرفيّة من شِعْر أحد المولّدين البارزين، واعتمدت في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، فجمعتُ المسائل الصرفيّة وتناولتُها بشيء من الشّرح والتفصيل؛ لِكْون المقام لا يتّسع في هذا البحث للإحاطة بها، ورتبتها حسب الترتيب المُتبع في كُتب الصَّرف، ووضعت عنواناً لكلِّ مسألة مع ربطها ببيت المتنبي ليكونَ كالشاهد عليها . وأسْفر البحثُ عن خمس وثلاثين مسألة في سبعة أبواب من أبواب الصّرف.

المُقدمة:

الحمد لله رب العالمين على واسع فضله، وسابغ نعمته، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وصفوة المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لم يَحظَ ديوان شاعرٍ في العربية بمثلِ ما حَظِيَ به ديوان (أبي الطيِّب المُتنبي) من روايةٍ ونَسْخ وشرحٍ وتَحليلٍ ونَقْـدٍ، وكان أوّل كتابٍ تناول شِعْره بالشّرح والتحليل كتاب (الفَسْـرِ) لأبي الفَتْح عُثمان بن جِنّي، وما جاء بعده من شروح ارتكزت على كتاب الفَسْرِ ارتكازاً أساسياً، كالشّرح المنْسوب للعُكبري، وشرح أبي العَلاء المعرّي، وشرح الوَاحِدي، وشرح البَرقُوقي، وغيرها .

وقد أثار كتاب الفسْر حركةً نقدية تمثلت في ظهور كُتبٍ وجّهتْ نقدَها لابن جني منها على سبيل المثال، كتاب قشْر الفسر، والفَتْح على أبي الفتح، والتّجنّي على ابن جِنّي، ومآخذ المُهلبي على شرح ابن جنّي .

وبعد الاتكال على البارئ جلّ شأنه وتقدست أسماؤه- بدا لي أن أقسم البحث إلى سبعة أبواب صرفية مرتبة كالتالي:

أولاً : المشتقات

- **(فُعَالٌ) بمعنى (فَعِيل)**

ذكر ابن جني(ت392 هـ) أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 2004، 179/1) :

لعيني كُلَّ يـومٍ منكَ حَظٌّ * تَحَيَّرُ منه في أَمرٍ عُجـابِ**

أنَّ (عُجَاب) و (عَجِيب) بمعنى واحد، ويرى القُرطبي(ت671 هـ) أنّ (عُجَاب) أبلغ من (عَجِيب) يقول : وقد فرّق الخليلُ (ت170 هـ)بين (عَجِيبٍ وعُجَاب) فقال : العَجيبُ : العَجَبُ، والعُجَابُ : الذي قد تجاوز حدَّ العَجَبِ (الفراهيدي، العين، (عجب)، ويُنظر القرطبي، 1964، 150/15).

- **صياغة العدد على وزن (فُعَال)**

وُجِّه الكثيرُ من الطّعن للمتنبي في قوله (ابن جني، 936/1):

أُحـادُ أَمْ سُداسٌ في أُحـادِ * لُيَيْـلَتُنا المَنوطَةُ بِالتَّنـادِ ؟**

وتمثل هذا الطعن في أنّ (سُدَاس) لم تَحكِه العرب، وأنّ أهل اللغة يزعمُون أنهم لم يزيدوا على (رُبَاع) وإنّما هي ألفاظٌ مَعدولة يوقف بها على السّماع (الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، 2006، ص91، 378). قال ابن هِشام(ت761 هـ) : إنّ أكثر العُلماء يَأبَى استعمال (سُداس)، ويخصُّ العدد المعدول بما دون الخمسة (المغني، 1985، 70/1).

وقد ردّ ابن جني بقوله : " رأيتُ أبا حاتمٍ حَكى في كتابِ الإبِلِ أنَّه يُقالُ : أُحادُ إلى عُشَارٍ"، وأوْرد قوْل الكُمَيْت (ديوانه، 2000، ص152):

فَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْ *** ـتَ فَوْقَ الرِّجالِ خِصَالاً عُشارا

فهو بذلك يتفق مع ما ذهبَ إليه الكُوفيُّون والمبرّد (ت286 هـ)بجوازِ قياس (فُعَال) في باب العدد إلى ما بعد الأربعة نحو: خُمَاس وسُدَاس، والسَّماع مَفقُود (المبرد، المقتضب، 380/3، ويُنظر الرضي، شرح الكافية، 1996، 14/1).

- **مَجِيءُ (فَاعِل) بمعنى (مَفعُول)**

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (ابن جني، 703/2):

فَظَلَّ يُخَضِّبُ مِنْها اللِّحَى * فَتىً لا يُعِيـدُ علَى النَّـاصِلِ**

إلى أنّ قول المتنبي : (النَّاصِلُ) أي : المضرُوب بالنَّصْل، فهو (فـاعِلٌ) بمعنى (مَفعُول)، كقوله تعالى : ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [الحاقة : 21] أي : مَرْضيَّة .

- **تسْكِين عَيْن (فَعَلات)**

صرّح ابن جني بجواز مَجيء (فَعَلات) على (فَعْلات) بتسكين العين للضرورة الشعرية، وذلك أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 500/2):

وَصُحْبَةَ قَوْمٍ يَذْبَحُونَ قَنِيصَهُمْ * بِفَضْلاتِ مَا قَدْ كَسَّروا في المَفارِقِ**

فقد خالف المتنبي القِياس حين جمع (فَضْلَة) على (فضْلات)، وقياسُه (فَضَلاتٌ)؛ لأنّ (فَعْلَة) إذا كانت اسْماً غيرَ صفةٍ، ولم تكُنْ مُدغمة ولا عينُها ياءً ولا واواً جُمعت على (فَعَلاتٍ) بفتح العين .

قال المبرّد : لتكونَ الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة وفرقاً بين الاسم والصفة (المقتضب، 188/2) نحو : قَصْعَةٍ قَصَعاتٍ، وجفْنةٍ جَفَنَاتٍ، قال حسَّانُ بن ثابت (ديوانه، 1994، ص219):

لَنَا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى *** وَأَسْيَافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

- **صياغة أفعل التفضيل من الألوان**

أشَار ابن جني أثناء شرحِه لبيت المتنبي (الفسر، 448/3):

اِبْعَدْ بَعِدْتَ بَيـاضاً لا بَيـاضَ لَهُ * لأَنْتَ أَسْوَدُ في عَيْني مِنَ الظُّلَمِ**

إلى أنَّ العرب لا يقولون : أنتَ أسْودُ مِن كذا، ولا أحْمرُ منه؛ لأن الألوان والعيوب لا يُبنى منها فِعلُ التَّعجُّبِ ولا ما كان في معناهُ، فقد عِيبَ على المتنبي هذا التركيب في هذا البيت، وحكَم عليه البصريُّونَ بالشُّذوذ (يُنظر الأنباري، الإنصاف، 1987، 148/1 وما بعدها)، ثم إنّ ابن جني بَرّر موقفَ المتنبي بأنّ هذا التركيب جائزٌ عند الكُوفيّين، فقد حُكِيَ عنهم : ما أسْوَدَ شَعْرَهُ وأبْيَضَهُ، وإنْ جاءَ من شاعرٍ فصيحٍ، فإنَّما جازَ لكثرةِ استعمالهم هذين الحرفين دونَ سائرِ الألوان؛ لأنَّهما أصلا الألوان .

وللبيت توجيه آخر عند البصريين وهو أحسنُ من حمْلِه على الشُّذوذ، وهو أن تكون (أفْعَل) هنا ليست للمفاضلة، ولا (مِن) متعلق بأسْود، فالمراد : لأنتَ أسْودُ في عيني، وقوله : مِنَ الظُّلمِ، صفة لأسود (المصدر السابق).

- **(أفعل) التفضيل من غير الثلاثي**

اعترض ابن جني على المتنبي مَجِيء (أفْعَل) من غير الثلاثي، وذلك أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 730/2):

أَقَلُّ بِلاءً بِالرَّزايـا مِنَ القَنـا * وأَقْدَمُ بَيْنَ الجَحْفَلَيْنَ مِنَ النَّبْلِ**

قال : قلتُ له : لِمَ قلتَ : (أقْـدَمُ)، وإنَّما كان ينبغي أن تقولَ : أشدُّ إقداماً،لأنّه مأخوذٌ من : أقْدَمَ يُقْدِمُ . فردّ المتنبي بقوله : إنما أخذتُه من قَدِمَ يَقْدِمُ .

ثمّ حاولَ ابن جني أنْ يَجدَ للمتنبي عُذرا في قوله السّابق فاستدلّ بشواهد من كلام العرب جاء فيها (أفْعَل) التفضيل من غير الثلاثي منها قول حسّان بن ثابت (ديوانه، 1994، ص185):

كِلْتاهُمَا حَلَبُ العَصِيرِ فَعَاطِنِي *** بِزُجَاجَةٍ أَرْخَاهُما لِلْمَفْصَلِ

فقال : أرْخَاهما، وكان قياسَهُ : أشدُّهما إرخاءً، لأنّ الماضيَ منه (أرْخَى يُرْخِي) . ثمّ أشار إلى أنّ العربَ قد تقول (قَدِمَ) في معنى (أقْدم) مستشهداً بقول الأعْشى (ديوانه، ص35):

فَلَمْ مَا تَرَيْنَ امْرَأً رَاشِداً *** تَبَيَّنَ ثُمَّ انْتَهى أوْ قَدِمْ

وكأنَّه يُبرِّر للمتنبي صِحَة بيته مُؤكّداً قوله : إنَّما أخذتُه من قَدِمَ يقْدِمُ .

ووجَّه ابن جنّي مَجيء (أفْعَل) التفضيل من غير الثلاثي بالضرورة الشعرية في موضعٍ آخر قال عند شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 82/1):

شِيمُ اللَّيالي أنْ تُشَكِّكَ ناقتِي * صدري بِهَا أَفْضَى أمِ البَيْدَاءُ ؟**

قال ابن جني : و(أفْضَى) هَهنا اسمٌ، وبناهُ للمبالغة، وإنْ كان ماضيه وهو (أفْضَى يُفضِي) مُتجاوزاً للثلاثةِ ضَرورةً .

- **(فَعِل) مكسور العين**

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 35/3):

فِي نَحِيسٍ مِنَ الأُسُودِ بَئِيسٍ * يَفْتَرِسْنَ النُّفوسَ والأَمْوالا**

إلى قِراءةِ الأعْمش لقوله تعالى : ﴿ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾ [الأعراف : 165]، حيث قرأها : ﴿ بِعَذَابٍ بَيْئِسٍ ﴾ (وقرأ بها حماد والكسائي وعاصم، يُنظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2003، 272/2)، قال: وهوَ مِن الشَّاذ النَّادرِ، لأنَّه بنَى (فَيْعِلاً) مكسور العين ممّا ليس منه واوٌ ولا ياءٌ، وليسَ في كلام العربِ مثلُ: صَيْرَفٍ وخَيْفَقٍ، إنّما ذلك بفتح عين الفعل نحو : صَيْرَفٍ وخَيْفَقٍ، ثم قال : وله وجْهٌ من القياس، وهو أنْ يكونَ شَبّه (الهمزة) بحرفَي المدّ واللين (الياءِ والواو)؛ لأنّها قد تعتلُّ في مواضعَ كثيرةٍ .

- **تشديد النون في (لَدُنْ)**

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 358/2):

فَأَرْحامُ شِعْرٍ يَتَّصِلْنَ لَدُنَّهُ * وأَرْحامُ مالٍ مَا تَنِي تَتَقَطَّعُ**

أنّ قول المتنبي (لَدُنّـهُ) فيه قبحٌ وبَشاعةٌ، لأنَّ (النون) إنَّما تشدَّد إذا كانت بعدها (نونٌ) نحو : لَدُنِّي ولَدُنَّـا، فإذا لم يكن بعدها (نونٌ) فهي خفيفة، ثم برّر قولَ المتنبي بقوله : وأقربُ ما يُصْرفُ هذا إليه أن يُقال : شبّه بعضَ الضَّمير ببعض ضرورةً، فحملَ أحدَ الضَّميرين على صاحبِه، وإنْ لم يكُن في (الهاءِ) ما في (النُّون) من وُجوب الإدغام . ويجوزُأنْ يكونَ ثقّلَ (النّونَ) ضرورةً، لا لمُصاحبتِها الضميرَ .

ولم يرضَ (الوحيد) بتبريرِ ابن جني وعلّق قائلاً : هذا من العربِ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه، ومن المُولّدينَ مردودٌ (يُنظر هامش الفسر 359/2).

لم يذكر أحدٌ من اللغويين أنّ تشديدَ (النون) في (لَدُن) لغةٌ من اللغات، على الرَّغم من أنّ لها لغات متعددة، فقد نقلَ الرَّضِي في شرح الكافية ثمانيَ لغاتٍ في (لَدُنْ) هي : لَدَنْ ولَدِنْ ولَدْ ولَدْنِ ولُدْنِ ولُدْ ولَدُ (221/3).

ويبدو أنَّ المتنبي حينَ خُوطِب في ذلك جعل مكان (لَدُنّه) (بِبَابِه)، فضلاً من أن ابن جني والمعرّي قد ذكرا لنا رواية ثالثة للبيت يكون فيها (بِجُودِه) بدلاً من (لَدُنّه) (المعري، شرح معجز أحمد، 1992، 115/1)

ثانياً : المصادر

- **مجيء مصدر (ذَهَبَ) على (ذُهوب)**

قال ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 187/1):

سُبِقْنا إلى الدُّنيـا فلو عاشَ أهلُهَا * مُنِعْنـا بِها مِن جَيْأَةٍ وذُهوبِ**

والذُّهوبُ : المصدر من ذهبتُ ذَهاباً وذُهوباً . يأتي مصدرُ الفعل الثلاثي اللازم من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) في الغالب على (فُعُول) نحو : هَدَأ هُدُوء، وذَهَبَ ذُهُوب .

قال ابن مالك (ت672 هـ) في ألفيته (ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1964، 123/2):

وَفَعَلَ اللّازِمُ مِثلَ قَعَدَا *** لهُ فُعُولٌ باطّرَادٍ كَـغَدَا

قال ابن عقيل (ت769 هـ)شارحاً له : يأتي مصدر (فَعَلَ) اللازم على (فُعُول) قياساً، فتقول : قَعَدَ قُعُوداً وغَدَا غُدُوّاً .

ويبدو أن المتنبي اضطّرإلى استعمال المصدرالقياسي (ذُهُوب) بدل (ذهاب) الأكثر استعمالاً .

قال الزبيدي (ت1205 هـ) : (ذَهَبَ ذَهاباً) مصدرٌ سماعيٌّ، و(ذُهُوباً) قياسيٌّ مستعمل (تاج العروس، ذهب).

- **المصدر (مَجْرى، مُجْرى)**

قال ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 498/2):

تَذَكَّرتُ مَا بيْنَ العُذَيْبِ وبَـارِقِ * مَجَرَّ عَوالِينَا ومُجْرَى السَّوابِقِ**

قال : ويُروى : مَجْرى ومُجْرَى، فَمَجْرَى -بفتح الميم- مصدر الفعل الثلاثي (جَرَى يَجْرِي)، ومُجْرَى -بضم الميم- مصدر الفعل الرباعي (أجْرَى يُجْرِي)، واشتشهد بقوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللهِ مَجْرَاهَا ومُرْسَاهَا ﴾ و ﴿ مُجْراهَا ومُرْسَاهَا ﴾ [هود : 41] (قرأ مجاهد والجمهور من السبعة بضم ميم (مُجرا ها) ، و قرأ حفص بفتحها، يُنظر أبو حيان، البحر المحيط 156/6 ، والفراء، معاني الفراء، 1983، 382/1).

ثالثاً : الجموع

- **سِلاح وأَسْلِحَة**

جوّز ابن جني تأنيث (سِلاح) وذلك عند شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 364/3):

كَأَجْناسِهَا رَايـاتُهَا وَشِعارُهَا * ومَا لَبِسَتْهُ وَالسِّلاحُ المُسَـمَّمُ**

قال : (السِّلاحُ) مُذكَّرٌ، قال تعالى : ﴿ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ ﴾ [النساء : 102] هذا جمعُ المُذكَّر، ويجوزُ تأنيثُهُ، حَكى بعضُ العربِ : إنَّما سُمِّيَ جَدًّا دُبَيْراً، لأنَّ السِّلاحَ أَدْبَرَتْهُ (ويُنظر السجستاني، المذكر والمؤنث، 1997، ص176).

وقد ذكر السيوطي (ت911 هـ) في المُزهِر في (ما يُذكّر ويُؤنَّث) قال : من ذلك : السِّلاحُ، والصَّاعُ، والسِّكينُ، والنِّعمُ، والعُنقُ، والسَّبِيلُ.(1987، 229/2)

- **تثنية اسم الجمع وجمعُ التَّكسيرِ**

أشار ابن حني أثناء شرْحِهِ لبيْتَي المتنبي (الفسر 230/1):

مضَى بعْدَمَا التفَّ الرِّماحَانِ ساعةً * كَمَا يتلقَّى الهُدْبُ في الرَّقدةِ الهُدبَا**

وقوله (الفسر، 66/2):

وَظَّلَ الطَّعْنُ في الخيلَيْنِ خَلْساً * كَأَنَّ المَوْتَ بَيْنَهُما اخْتصارُ**

إلى جواز تثْنِية جمع التكسير واسم الجمع،قال : أرادَ رِماحَ هؤلاءِ ورماحَ هؤلاء، فثَنَّى ذهبَ إلى الجمعين، ويقال: خَيْلٌ وخَيْلانِ، وقومٌ وقَوْمَانِ . والأشدُّ منه تثنية جمع التكسيرِ، واستشهد بقول أبي النَّجْمِ (ديوانه، 2006، ص340):

بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالِكٍ وَنَهْشَلِ

فثنَّى تكسيرَ (رُمْحٍ) .

واسمُ الجمعِ هو ما تضمَّن معنى الجمع، غيرَ أنَّه لا واحدَ له مِن لفظه، وإنَّما واحدهُ من معناه، نحو : خيْل الواحد حِصان وفَرَس، ونِسَاء وواحدها امْرَأة، وجَيْشٌ واحدهُ جنْديٌّ . ويجوز معاملته معاملة الجمع باعتبار معناه، ومعاملة المفرد باعتبار لفظه، لذلك يجوزُ جمعه وتثنيته فتقول : خُيولٌ وخَيْلانِ، وأقْوَامٌ وقَوْمَانِ .

وابن جنّي بذلك يتفق مع النحويين في جواز تثنية اسم الجمع إذا اختلفتْ الضّروبُ والأجْنَاسُ .

قال سيبويه (الكتاب، 623/3): وقالوا إبلانِ، لأنه اسم لم يكسَّر عليه، وإنَّما يريدون قَطِيعينِ، وذلك يَعنون. أي : أبِل هؤلاءِ وإبلِ هؤلاءِ .

وزعم ابن يعيش (ت643 هـ) أنّ القياس يَأْبَى تثنية الجمع، وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، والتثنية تدلُّ على القلة فهما معنيان متدافعان، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة . ثمّ قال : وقد جاء شيء من ذلك عنهم على تأويل الإفراد قال : إبْلانِ وغَنمانِ وجِمالانِ، ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد وضموا إليه مثله فثنوه (ابن يعيش، شرح المفصل، 153/4).

- **جمع رأس**

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 259/2):

إِنْ حَلَّ فَارَقَتِ الخَزَائِنُ مالَهُ * أو سَارَ فَارَقَتِ الجُسُومُ الرُّؤْسَا**

إلى أن المشهور في جمع (رَأْس) (أرْؤُس)، وأمّا (رُؤس) فقليلٌ . قال الأخفش : لا يجمع (فَعْل) على (فُعْل) إلاّ قليلاً شاذاً وذكر أنّهم يقولون : سَقْفٌ سُقُفٌ، ورَهْنٌ رُهُنٌ (ابن منظور، اللسان، 2003، (رهن)).

- **جمع (بُوق) على (بُوقَات)**

قال ابن جني عند شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 827/2):

إذا كانَ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفاً لِدَوْلَةٍ * فَفِي النَّاسِ بُوقـاتٌ لَها وَطُبُولُ**

قال : عابَ مَن لا خِبْرة له بكلامِ العربِ جمعَهُ (بُوقاً) بالألف والتَّاء (الجرجاني، الوساطة، ص368)، وقوله هذا جائزٌ غيرُ مَعيبٍ، وقد جاءت له نظائرُ كثيرةٌ في كلام العرب قالوا : سِبَحْلٌ سِبَحْلاتٌ، سِبَطْرٌ سِبَطْراتٌ، حَمَّامٌ حمَّاماتٌ، سُرادِقٌ سُرادِقاتٌ، وأجمع أهل العربية قاطبةً لا أعرفُ بينهم خلافاً أنَّهم يقولونَ في تحقير (قناديلَ) قُنَيْدِلاتٌ، و(دَرَاهِمَ) دُرَيْهِمَاتٌ، فحقَّروا وجمعُوا واحدَها بالألف والتَّاء، وإن كانت كلُّها مُذكَّرة، وجعلوا ذلك قياساً مُطَّرداً، يقولونَه في جمع ما لا يُعقلُ من المذكَّر الذي لا يُوجدُ له مِثالٌ لقلَّتِه .

اُختلفَ في لفظة (بُوق) فمن ذهبوا إلى أنَّها اسمٌ أعجمي تكلَّمت به العرب، أجْرَوه على أصلِ الجموع وتَبِعوا فيه عادة العرب في الأسّماء المنقولة من الأعْجَمية فغلّبوا فيها التأنيث فقالوا : خَانٌ خَانَاتٌ، هَارون هارونات، ومن يرى أنّها عربية وجبَ أنْ يُراعى في جمعها القياس المتبع في جمع أمثالها .

وابن جني وإنْ كان يُوافق في كون (بُوق) عربيّة إلا أنّه يُخالف المانعين بعدم جواز جمعها على (بُوقَات) فهو يميّز هذا الجمع عن غيره.

ولم تذكر أغلب المعاجم العربية القديمة جمعاً لـ(بُوق) وإنّما اكتفتْ بذكر معانيه مع ذكر عددٍ من الشواهد (يُنظر (بوق) في الجوهري، الصحاح، 1979، وابن منظور، اللسان، والزبيدي، تاج العروس)، إلاّ المصباح المنير فقد ذكرَ الفيّومي جمعين للبوقِ قال : والجمعُ بُوقَات وبِيقَات بالكسر (1977، (بوق)) . ويبْدو أنَّ الجمع الثاني مُحرَّف عن (بيقان) بالنونِ، على وزن (فعلان) نحو : حُوتٌ وحِيتَان .

والظاهر لو استعمل المتنبي (أبواق) أو (بيقان) لكان أفضل؛ لأنّهما جمعان قياسيان لا خلاف فيهما، وهذا معنى ما قصد الجرجاني " وقد كان لأبي الطيّب في الصحيح منْدُوحة وفي المجتمع عليه مُتسعٌ" (الوساطة، ص446).

رابعاً : القصر والمدّ

- **قصر ومدّ (الزِّنَا)**

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 67/1):

وَتُنكِرُ موتَهم وأنَـا سُهَيْلٌ * طَلَعْتُ بموتِ أولادِ الزِّنَـاءِ**

إلى أن لفظة (الزِّنَا) تُمدُّ وتُقصرُ، قال تعالى : ﴿ وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنَا ﴾ [الإسراء : 32] .

واستعمالُ المدّ ليس على الضرورة، وإنّما هي لُغة أقلّ استعمالاً من لغة القصر. وذكر أبو البَقَاء (ت1093 هـ) : أن (الزِّنا) بالقصر لُغةٌ حِجَازِيّة، وبالمدّ لغةٌ نَجديّة (الكفوي، الكليات، 1993، ص489، ويُنظر أبو حيان، البحر المحيط، 342/7).

- **قَصرُ ومَدّ (الفِداء)**

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 148/1):

أَلا كلُّ ماشيةِ الخَيْزَلى * فِدا كلِّ ماشيةِ الهيذَبى**

أن لفظة (الفِدَاء) إذا كانت مكسورة (الفاء) فإنها تُمدُّ وتُقصر، وأورد لذلك عدة شواهد، ثمّ قال : "فأمّا إذا فُتِحَ أوَّله فهو مقصورٌ لا غير، تقولُ العربُ : قُمْ فَدَىً لكَ أبي" (يُنظر (فدى) في الجوهري، الصحاح،.وابن منظور، اللسان)

- **قصْرُ ومدّ (البُكَاء)**

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر 174/1):

وَماذا بمصرَ مِنَ المُضحكاتِ ؟ * ولكنَّه ضَحِكٌ كالبُكـــا**

إلى أن (البُكا) يمدُّ ويُقصَرُ.

وقد فرّق المبرّد بينهما فقال : من مدَّ (البُكَاء) أخْرجَهُ مُخرَج الصّوت، ومَن قَصره أخرجَهُ مُخرج الحُزنِ (المقتضب،86/3) . وقيل : هو بالقَصْر خروج الدَّمع فقط، وبالمدِّ خروج الدَّمع مع الصَّوتِ (الكفوي، الكليات، ص247) .

- **قَصْر الممدودِ ضرُورة**

أجاز ابن جني قصْر الممدود للضرورةِ الشعريّة، وذلك أثناء شرحه لبيتي المتنبي (الفسر، 442/1):

خُذْ مِنْ ثَنـايَ عليكَ ما أَسْطيعُهُ * لا تُلْزِمَنّي في الثَّنـاءِ الواجبَـا**

وقوله (الفسر، 655/2):

حَيِيٌّ مِنْ إِلهَي أنْ يَراني * وَقَدْ فَارَقْتُ دارَاكَ وَاصْطِفَاكَا**

فقوله : (ثَنايَ، واصْطِفاكَا) قصرٌ لـ(ثَنَاء، واصْطِفاء)، وقد وجّه ابن جنّي ذلك بأنه ضرورة، وأورد الكثير من الشواهد ليوضح أنّ قَصْر الممدود كثيرٌ جداً في أشعار العربِ .

أجمعَ البصريون والكوفيون على جوازِ قصرِ الممدود في ضرورة الشّعر، بخلاف الفرّاء (ت207 هـ) الذي اشترط شروطاً لم يشترطه غيرُه، فذهب إلى أنَّه لا يجوز أن يُقْصَر من الممدود ما لا يجيء في بابه مقصور، نحو تأنيث (أفْعَل) نحو : بيضَاء وسَوداء، فهذا لا يجوز أن يُقصر، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياسُ أنْ يكونَ مَمدوداً (يُنظر الأنباري، الإنصاف، 745/2، 755).

خامساً : التصغير

- **تصغير فعل التعجب**

أشار ابنُ جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 497/1):

أَيـا مَا أُحَيْسَنَها مُقْلَةً * ولولا الملاحةُ لم أَعْجَبِ**

إلى جواز تصغير فعل التعجب لشبهه بالأسماء، وذلك لعدم تصرّفه . فالتصغيرُ من التصاريف التي تختص بالأسماء دون الأفعال والحروف، إلا ما سُمعَ من العرب الفصحاء، وهو تصغير فعلين من أفعال التَّعجب هما : مَا أمْلَح وما أحْسَن، فقالوا : ما أُمَيْلحَهُ ومَا أحَيْسَنَهُ، وذلك لشبهه باسم التفضيل في البناء اللفظي وكونه جامدٌ لا يقبَل التصرف، وفي القياسِ عليهما خلافٌ (يُنظر ابن الأنباري، الإنصاف، 138/1 وما بعدها).

- **تصغير (لَيْلَة) للتعظيم**

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 936/1):

أُحـادٌ أَمْ سُداسٌ في أُحـادٍ * لُيَيْلَتُنا المَنوطَةُ بِالتَّنـادِ ؟**

من الطَّعن الذي وجّهه النّقاد إلى هذا البيت، تصغيرُ لفظة (لَيْلة) على (لُيَيْلَة) لكونهم يرون تصغيرها هو (لُيَيْلِيَة) بزيادة (الياء) على غير قِياس (يُنظر ابن هشام، المغني، 70/1)، ثمّ أنّ المتنبي صَغّر (لَيْلَة) ثمّ طوّلها بقوله : المَنُوطَة بِالتَّنادِ، وفي هذا تناقض (السابق، ويُنظر الجرجاني، الوساطة، ص91، 379).

وقد دافع ابن جني عن صديقه المتنبي ووجّه ما وقعَ فيه ورآه غير لَحْنٍ بقوله : إنّه صَغّر (لَيْلَة) على لفظها، وقد سُمِع منهم في تصغيرِها (لُيَيْلَةٌ)، قال أبو العباس : (لُيَيْلِيَةٌ) تصغير (لَيْلاةٍ) لا (لَيْلَة)، وهي مستعملة عند العرب واستشهد بقول ابنُ الأعرابيّ (الفسر، 938/1، ويُنظر ابن جني، الخصائص، 1988، 268/1):

في كُلِّ يَوْمٍ ما وَكُـلِّ لَيْـلاهُ .

وردَّ على القائلين بالتناقض أنّ الغرض من التصغير التعظيم، فلا تناقض في البيت، وأورد عدة شواهد لذلك . وابن جني بذلك مع الكوفيين في قولِهم : إنّ من أغراض التصغير التعظيم، في حين يَأبَاه البصريّون ويوجّهون هذه الشواهد بتوجيهات تظلّ متوافقة مع معنى التصغير كالدقة واللطافة وغيرها، ولكنّها لا تكون تعظيماً (يُنظر الإ ستراباذي، شرح الشافية، 1975، 277/1، وابن هشام، المغني، 70/1).

- **تصغير (صِبْيَة)**

قال ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 77/2):

وَأُرْهِقَتِ العَذارى مُرْدَفاتِ * وَأُوطِئَتِ الأُصَيْبِيَةُ الصِّغارُ**

قال : (أُصَيْبِيَةٌ) تصغير (أَصْبِيَةٍ)، و(صُبَيَّةٌ) تصغير (صِبْيَة) . يريد أنّ المتنبي صَغّر (أَصْبِيَة) المُستغنى عنها (سيبويه، 486/3)، لا (صِبْية)، فقد حكم بعض النحاة واللغويين على شذوذ تصغير (صِبْيَة وغليمة) على (أُصَيْبِيَة وأُغَيْلِمَة)، والصّواب ما ذكره ابن جني . قال ابن سِيده (ت458 هـ) : وعندي أن (صُبَيَّة) تصغير (صِبْيَة)، و(أُصَيْبِيَة) تصغير (أَصْبِيَة)؛ ليكونَ كل شيء منهما على بناء مكبره (ابن منظور، اللسان، (صبا)، ويُنظر الإستراباذي، شرح الشافية، 278/1).

- **تصغير (ذَا)**

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 248/2):

قَطَّعْتِ ذَيَّـاكَ الخُمارَ بِسَكْـرَةٍ * وَأَدَرْتِ مِنْ نَمْرِ الفِراقِ كُؤُوسا**

أنّ (ذيَّاكَ) هو تصغير (ذَاك)، وأن (ذَلكَ) تصغّر على (ذيَّالِكَ)، وأن (تيَّا) تصغير (تا) أو (ذي) أو (ذهْ) . وهو شاذ يحفظ ولا يُقاس عليه، لأنّ من شروط التَّصغير أنْ يكون الا سم معرباً فلا تصغّر الأسماء المبنية كالضمائر وأسماء الشرط والاستفهام ونحوها .

- **تصغير (بَحْرٍ)**

أشار ابن جنّي أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 495/3):

لَوْلاكَ لَمْ أَتْرُكِ البُحَيْرَةَ والْ * غَوْرُ دَفِيئٌ وَمـاؤُهُ شَبِـمُ**

إلى أنّ القول بأنّ تصغير لفظة (بَحْرٍ) على (بُحَيْرَةٍ) هو من قول العامّة الذي لا وَجه له؛ لأنّ (البَحر) مذَّكر والصواب في تصغيره أنْ يُقال : (بُحَيْرٌ)، إلا أنَّ (البُحَيْرَةَ) قد لزِمَ هذا الموضعَ فوجبَ اتّباعُه؛ لأنَّه صارَ عَلماً . وجاء في لسان العرب (بحر) : يُقال للبَحْرِ الصغير (بُحَيْرة) كأنّهم توهّمُوا (بَحْرَة) وإلا فلا وجْهَ للهاء .

سادساً : النَّسَبُ

- **النَّسب إلى (الشّام) و (اليَمَن)**

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 757/3):

شَامِيَّةٌ طَالَمَا خَلَوْتُ بِها * تُبْصِرُ فِي نَـاظِرِي مُحَيَّـاها**

أنّ (شاميَّة) منسوبة إلى (شَام) على الأصلِ والقياس، فأمّا قولهم : شآمٍ، فعلى غير قياسٍ، وتفسير ذلك، أنَّهم حذفوا إحْدى ياءَي النَّسَبِ، وزادوا ألفاً بعدَ الهمزة، كأنَّها عِوضٌ من الياء المحذوفة . ثمّ أعلت إعلال (قاضٍ)، ومثلها (يَمَنِيّة) في قول المتنبي (الفسر، 483/3):

أَبَتْ لَكَ ذَمِّي نَخْوَةٌ يَمَنِيَّةٌ * وَنَفْسٌ بِها فِي مَأْزِقٍ أَبَداً تَرْمي**

قال ابن جني يقال : يَمَنيٌّ ويَمَانٍ . وزاد المبرّد (يمَانِيّ) وقال : هو كالنَّسب إلى منسوب (المقتضب، 145/3).

سابعاً : الإعلال والإبدال

- **الإعْلال بالقلبِ في (رَأى)**

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 685/1):

لا خَلْقَ أسمحُ منكَ إلاّ عـارفٌ * بِكَ راءَ نَفْسَكَ لم يَقُلْ لكَ : هابَها**

إلى أنّ (راءَ) بمعنى (رَأى) على القلب .

ويذكر ابنُ سِيده أن (رَاءَ) لغة قومٍ من العرب . فيؤخرون الهمزة فيقولونَ : (رَاءَ) (المحكم والمحيط الأعظم، 2000، 347/10، ويُنظر ابن منظور، اللسان، (رأى)).

- **الإعلال في (شَائِك)**

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 654/2):

وَأَلْبَسُ مِنْ رِضاهُ في طَريقي * سِلاحاً يَذْعَرُ الأَبْطالَ شَاكا**

أنّ للفظة (شَاك) توجيهان الأوّل : قلبُ لام الفعل وتأخير عينِه، فصارت (شَاكِو) حيث عين الكلمة أصله (واو) من الشّوكة، ثم قلبت (الواو) ياءً للكسرة، فصارت (شَاكٍ) . والثاني : أنّ لفظة (شَائك) حدث فيها إعلال، حيثُ حذفت عين الكلمة فصارت (شاكٌ) . ويوافقه ابن يَعيش (يُنظر ابن يعيش، شرح المفصل، 77/10، والإستراباذي، شرح الشافية، 127/3).

- **قلبُ (الواوِ) ياءً**

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 372/2):

أُسَائِلُها عَنِ المُتَدَيِّريها * فَلا تَدْرِي وَلا تُذْري دُمُوعا**

إلى جواز قلب (الواو) ياءً طلباً للخفة، وهذا مَذهب العرب . فقوله (المُتَدَيِّريها) أي : المتخذوها داراً، والقياس (المُتدوِّريها)؛ لأنّه مما عينه (واوٌ)، لقولهم في الجمع : دُورٌ، ولكنَّ العرب ذهبت إلى لفظ (الدَّيْر)، والأصل (دَيْوِرٌ) . اجتمعت (الواو والياء) وسبقت إحداهما بالسكون فانقلبت (الواو) ياءً

وأدغمت في الياء فصارت (ديّرا) ثمّ خففت فقيل : (ديْرٌ) مثل (ميْت)، وعلى هذا جاء (تديّرتُ) (يُنظر، ابن منظور، اللسان، (دور) و(دير)).

- **القلب والإبدال في (أوائل)**

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 684/2):

يُدَفِّنُ بَعْضُنا بعضاً وَيَمْشي * أَوَاخِرُنا علَى هَامِ الأَوَالي**

إلى أنّ قول المتنبي : (الأَوَالِي) يريد (الأوائِلَ) فحدث فيها قلب وإبدال، واستشهد بقول ذي الرّمة (ديوانه، 1996، ص620، ويُنظر ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص190، وابن منظور، اللسان، (وأل)):

تَكادُ أَوَالِيـهَا تَفَرَّى جُلُودُها *** وَيَكْتَحِلُ التَّالي بِمُورٍ وَحاصِبِ

يريد : أوائلَها، وقال : وهذا القلْبُ في كلام العرب كثيرٌ فاشٍ .

والأصلُ (أَوَاوِل) جمع (أوّل) على وزن (فَيَاعِل) وقعت (الواو) الثانية بعد (ألف) مفاعل وقبلها واو فقلبت (الواو) همزةً فصارت (أَوَائِل) .

- **إبدال (الهمزة) ألفـاً**

قال ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 131/1):

أَنتَ أعلى مَحَلَّـةً أَنْ تُهَنَّــى * بمكانٍ في الأرضِ أو في السَّماءِ**

قال : قوله : (تُهنَّى) أراد : تُهَنَّأُ، وترك (الهمزَ) وليس على حدّ التخفيف القياسيّ، ولكنّه أبدل البِنية، وهذا إنّما يجوز في ضرورة الشّعر .

إن تطرفت الهمزة بعد متحرك جاز تحقيقها وجاز تخفيفها بقلبها حرفاً يُجانس حركةَ ما قبلها، نحو : يقرأ ويجرؤ، تقول : يقرا ويجرو (يُنظر ابن يعيش، شرح المفصل، 111/9، 112، والإستراباذي، شرح الشافية، 30/3، 31، 32).

- **إبدال (الهمزة) يـاءً**

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 687/3):

فَـرْ وَأَوْمِ تُطَعْ قُدِّسْتَ مِنْ جَبَلٍ * تَبارَكَ اللهُ مُجْرِي الرُّوحِ في حَضَنِ**

إلى أنّ المتنبي أبدل (الهمزة) ياءً في قوله : (وَأَوْم) حيث إنّ اللغة المشهورة (أَوْمأتُ) وجاء به المتنبي على (أوميْتُ) مثل (أَخْطيتُ)، ولذلك قال : (وأَوْمِ) ولو همزَهُ على الأصل لقال : (وأومِئ) ولو فعل ذلك لكان أصح وزْناً، ولكنه آثر البدلَ تخفيفاً .

- **إبدال (الهمزة) هـاءً**

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 253/3):

لِهَنَّـكِ أَوْلَى لائِـمٍ بِمَلامَــةٍ * وَأَحْوَجُ مِمَّنْ تَعْذُلِينَ إِلى العَذْلِ**

أنّ كلمة (لِهَنَّكِ) تستعمل عند التوكيد، وأصلها عندنا - أي البصريين - (لأَنَّكِ) فأُبدِلتِ (الهمزة) هاءً كما قالوا في (إيّاكَ) (هِيّاكَ)، والذي سوّغ الجمع بين (اللام وإنْ) وكلتاهما للتوكيد، أنّه لمّا أُبدلت (الهمزة) هاءً زالَ لفظُ (إنَّ) فصارتْ كأنها شيءٌ آخرُ غير (إنّ) (يُنظر ابن يعيش، شرح المفصل، 25/9).

ويرى بعض الكوفيين أنّ (اللام والهاء) في (لِهَنَّكَ) زائدتان، ويرى بعضهم أنّ (لِهَنَّكَ) أصلها : واللّه إنّك، ثم حذفت الهمزة من (إنّ)، والواو وإحدى اللامين من لفظ الجلالة (يُنظر الأنباري، الإنصاف،209/1 وما بعدها).

- **إبدال (الألف) من النون الخفيفة**

ذكر ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 175/2):

بَادٍ هَوَاكَ صَبَرْتَ أَوْ لَمْ تَصْبِرَا * وَبُكاكَ إِنْ لَمْ يَجْرِ دَمْعُكَ أو جَرَى**

أنّ قول المتنبي (تَصْبِرَا) في موضع جزم بـ(لم)، وقول البصريّين في هذا ونحوه : إنّه أراد (تَصْبِراً) بالنّون الخفيفة، فلمّا وقف عليها أبدلَ منها ألفاً (يُنظر ، ابن جني، التصريف الملوكي، 1998، ص28، واللمع، 1990، ص119). كما في قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق : 15] (قرأ الجمهور بتخفيف النون، أبو حيان، البحر المحيط، 10/).

ووجّه ابن جني قول المتنبي (تَصْبِرا) توجيهاً آخر وهو : خطاب الواحد مخاطبة الاثنين، على قياس قول البغداديين؛ لأنّ العرب تفعل ذلك (يُنظر الفراء، معاني الفراء، 78/3، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص251 وما بعدها).

- **إبدال الحرف الصحيح ياءً ضرورة**

أشار ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 310/3):

لَوْ شِئْتَ صِدْتَ الأُسْدَ بِالثَّعالِي * أَوْ شِئْتَ غَرَّقْتَ العِدا بِالآلِ**

إلى أنّ المتنبي أبدل حرف (الباء) ياءً في قوله : بالثعالي؛ لأنّ المراد بالثعالب، وذلك للضرورة .

وهناك احتمال أنْ يكون المتنبي أراد (بالثعالي) جمع (ثعالة) وهو الثعلب، وأراد أن يقول الثعائل، فقلب اضطراراً (يُنظر ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص226، وابن منظور، اللسان، (ثعل)).

- **إبدال الطاء والظاء**

قال ابن جني أثناء شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 635/2):

وَمَنْ يَظُنُّ نَثْرَالحَبِّ جُوداً * وَيَنْصِبُ تَحْتَ مَا نَثَرَ الشِّبَاكا**

قال : (يظَّنُّ) على وزن (يفْتعلُ) مِن (الظّنِّ)، وأصلُه : يَظْتَنِنُ، فقلبت (التّاء) طاءً، لتوافق (الظاء) قبلها بالإطباق والجَهْر، فصار التقدير : يَظْطَنِنُ، ثم أبدلت (الطاءُ) ظـاءً، لتُدغم الظـاء الأولى فيها، فصارت (ظاءً) مشددة، وكُرِه اجتماع النونين متحركين، فأُسْكنتِ الأولى منهما، ثم أدغمت في الثانية، فصارت (يَظّنُّ)، ويجوز أنْ يُقال : يَظْظنُّ، بدون إدغام .

- **إبدال (الهمزة) ألفاً و(الثاء) تاءً**

أشار ابن جني عند شرحه لبيت المتنبي (الفسر، 814/2):

وَما قَبْلَ سَيْفِ الدَّولةِ اتّـارَ عَاشِقٌ * وَلا طُلِبَتْ عِنْدَ الظَّلامِ ذُحُولُ**

إلى أنّ (اتَّـارَ) على وزن (افتعلَ) من التّـارِ، وأصله : اثْتأرَ، فأبدلت (الثاءُ) تاءً، لتوافقهما في الشِّدّة، ويكون العمل بوجْهٍ واحدٍ، لأنَّ (التّاءَ) قريبةُ المخرج من (الثّاء)، فصار (اتّأرَ)، ثم أبدلت (الهمزة) ألفاً، فصار (اتّـارَ)، أي : آخذُ بالثّأرِ .

نتائج البحث :

1. استعان ابن جني بالسّماع بوصفه دليلاً قوياً من أدلة الصناعة الصرفية، واتّبع وسائل لتأكيد رأيه فكان يستشهد بالقرآن الكريم، فضلاً عن كلام العرب نثرهم وشعرهم من عصور الاحتجاج؛ لتوضيح المسائل الصرفية .
2. اهتمّ بالقياس، واعتمد عليه في الاستدلال على ما يذهب إليه فجاءت إشارات صريحة إلى ذكر المقيس، وأشار إلى الشاذ والمطّرد في الاستعمال .
3. جاءت بعض آراء ابن جني الصرفيّة نتيجة الاستطراد العلمي، فهي لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بأبيات المتنبي .
4. لم يتأثر ابن جنّي بآراء علماء البصرة فقط، بل يأخذ بآراء علماء الكوفة وبغداد .
5. حاول ابن جني الدفاع عن المتنبي وتبرير موقفه ، وجاهد في نَفْي الخطأ واللحن عنه ووجّه ذلك إلى الضرورة الشعرية - أحياناً- ، ومستنداً في دفاعه على شواهد عديدة .
6. لم يذكر ابن جنّي أسماء خصوم المتنبي والمحتجين عليْه، واكتفى بالإشارة إليهم بتعبيرات مختلفة منها : أنكروا، عَاب عليه، زعم بعض المحتجين .
7. حوّل ابن جني شرحه لأبيات المتنبي إلى موسوعة معارف، ساعده على ذلك غزارة علمه وسِعة ثقافته، فمن يَطلع على كتاب (الفسْر) يجدُ الأدبَ والشّعر والنحو والصرف واللغة والتاريخ والتراجم .

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم .

ابن الجزري. (د.ت). **النشـــر في القراءات العشـر.** (تحقيق: على محمد الضباع). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جني. (2004). **الفسر ، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي.** (تحقيق: رضا رجب). دمشق: دار الينابيع.

ابن جني. (1990). **اللمع في العربية** (ط.2). (تحقيق: فائز فارس). الأردن: دار الأمل.

ابن جني. (1998). **التصريف الملوكي.** (تحقيق: ديزيرة سقال). بيروت: دار الفكر العربي.

ابن جني. (1988). **الخصائص** (ط.3). (تحقيق: محمد النجار). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن سيده. (2000). **المحكم والمحيط الأعظـــم.** (تحقيق: عبد الحميد الهنداوي). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن منظور. (2003). **لسان العرب.** بيروت: دار صادر.

ابن هشام. (1985). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** (ط.6). (تحقيق: مازن المبارك، ومحمد حمد الله). بيروت: دار الفكر.

ابن يعيش. (د.ت). **شرح المفصل.** القاهرة: مكتبة المتنبي.

الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي. (1975). **شرح شـافية ابن الحـاجب.** (تحقيق: محمد نور الحسن، وآخرون). بيروت: دار الكتب العلمية.

الإشبيلي، ابن عصفور. (د.ت). **ضرائر الشعر.** ، (تحقيق: السيد إبراهيم محمد). بيروت: دار الأندلس.

الأنباري، كمال الدين. (1987). **الإنصـاف في مسـائل الخلاف.** (تحقيق: محمد محي الدين). بيروت: المكتبة العصرية.

الجرجاني، القاضي علي بن عبد العزيز. (2006). **الوساطة بين المتنبي وخصومه.** (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي). بيروت: المكتبة العصرية.

الجوهري. (1979). **الصحاح** (ط.2). (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار). بيروت: دار العلم للملايين.

الزبيدي، محمد مرتضى. (د.ت). **تاج العروس من جواهر القاموس.** طبعة الكويت.

السجستاني، أبوحاتم. (1997). **المذكر والمؤنث.** (تحقيق: حاتم صالح الضامن). دمشق: دار الفكر.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. (1987). **المزهر في علوم اللغة وأنواعها.** (تحقيق: محمد جاد المولى بك، وآخرون). بيروت: المكتبة العصرية.

الغرناطي، أبوحيّان. (د.ت). **البحر المحيط.** السعودية، بريدة: مكتبة الإيمان.

الفراء، أبو زكريا. (1983). **معاني القرآن** (ط.3). بيروت: عالم الكتب.

الفيومي، أحمد بن محمد. (1977). **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** (ط.2). (تحقيق: عبد العظيم الشناوي). القاهرة: دار المعارف.

القرطبي. (1964). **الجامع لأحكام القرآن** (ط.2). القاهرة: دار الكتب المصرية.

الكفوي، أبو البقاء. (1993). **الكليات** (ط.2). (تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري). بيروت: مؤسسة الرسالة.

المبرد، أبو العباس. (د.ت). **المقتضب**. (تحقيق: محمد عضيمة). بيروت: عالم الكتب.

المعرّي، أبو العلاء. (1992). **شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، (معجز أحمد)** (ط.2). (تحقيق: عبدالمجيد دياب). القاهرة: دار المعارف.

ديوان الأعشى الكبير. (د.ت). (تحقيق: محمد حسين). (د.م) مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية.

ديوان أبي النجم العجلي. (2006). (الفضل بن قدامة) (تحقيق: محمد أديب جمران). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

ديوان حسان بن ثابت (ط.2). (1994). (تحقيق: عبدأ مهنّا). بيروت: دار الكتب العلمية.

ديوان ذي الرمّة (ط.2). (1996). (تحقيق: مجيد طراد). بيروت: دار الكتاب العربي.

ديوان الكميت الأسدي. (2000). (تحقيق: محمد نبيل طريفي). بيروت: دار صادر.

سيبويه. (د.ت). **الكتاب**. (تحقيق: عبد السلام هارون). بيروت: دار الجيل.

شرح ابن عقيل (ط.14). (1964). (تحقيق: محمد محي الدين). القاهرة: مطبعة السعادة القاهرة.

شرح الرضي على الكافية (ط.2). (1996). (تحقيق: يوسف حسن عمر). بنغازي: منشورات جامعة قار يونس.